

وهذا ما يجعل مصالح رأس المال الصهيوني وسياسات مراكزه تجاه إسرائيل هي سياسة تتبع من المصالح الامبريالية الاستراتيجية للولايات المتحدة وليس العكس . وتتطابق أهدافها ومصالحها مع مصالح وأهداف إسرائيل بقدر ما يشكل دور إسرائيل جزءا من الاستراتيجية العالمية لأمريكا .

ولقد أصبح الترابط بين الركيزة المالية والصناعية للقاعدة المادية وركيزة الصناعات الحربية ظاهرة ثابتة في طبيعة الاقتصاد الأمريكي . وهو ما يعني ترابط المصالح الاقتصادية لرأس المال المالي المرتبط بالصناعات الحربية بالاهداف العسكرية للولايات المتحدة . ومن هنا فإن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ترتكز على الربط بين المصالح الاقتصادية المباشرة [البترول والمصالح الاقتصادية في البلاد العربية عموما] وخطط المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي .

الا ان هناك عوامل ثلاثة متداخلة تدفع باتجاه زيادة التأثير والفاعلية لركيزة القاعدة المادية العسكرية ، وتطبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة بتغليب النزعة العسكرية العدوانية .

١ - دور المخابرات الأمريكية في السنوات الأخيرة ، قبل معاهدات الوفاق الدولي الأخيرة ، الذي يدفع باتجاه مزيد من النزعة العسكرية . فقد كانت المخابرات الأمريكية «تدفع باتجاه بناء شبكة الصواريخ المضادة التي تحتاج الى ١٠٠ الف مليون دولار» (٥) . وتجاه المنطقة العربية تضرب على اوتار تهويل الخطر السوفياتي والمبالغة في زيادة الوجود العسكري وخطره على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالنتيجة فلا بد من تكثيف التفوق العسكري الاسرائيلي ، وزيادة النشاط الأمريكي في البحر المتوسط .

٢ - المصالح التجارية المتميزة لشركات صناعة الاسلحة ، والتي ترتبط بقدرتها في الحصول على عقود عسكرية متزايدة مستخدمة بذلك مختلف الوسائل عن طريق ممثلها في مجلس الشيوخ والنواب ، والادارة الأمريكية والبنتاغون . « فقد حصلت شركة « لوكهيد آيركرافت » لصناعة الطائرات في السنوات السبع الماضية على عقود دفاعية من الحكومة الأمريكية بلغت ٨٦ ٪ من جملة مبيعاتها . وفي خلال السنوات السبع الماضية حصلت ٣٨ شركة على عقود تزيد قيمتها على ١٠٠٠ مليون دولار » (٦) .

٣ - ازدياد عدد الضباط المتقاعدين الذين يتم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة . وقد كتب ويليام بروكسبير عن هذه المسألة تقريرا اوضح فيه « ان كبار الضباط المتقاعدين الذين تم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة الكبرى قد تضاعف ثلاث مرات ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٩ من ٧٢١ - ٢٠٧٢ ، وهؤلاء يستغلون علاقاتهم بمرؤوسيهم السابقين الذين أصبحوا كبارا لجلب التعاقدات للشركات التي ينتهون اليها » . وكما تقول عنهم «النيوزويك» « ان هؤلاء قد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية » .

هذا الترابط بين ركيزتي القاعدة المادية للاقتصاد الأمريكي والعلاقة العضوية لرأس المال الصهيوني والأمريكي فيها ، هو الذي يشكل الأساس المادي في رسم الاستراتيجية الأمريكية العليا . والسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على وجه التحديد تشكل ركنا أساسيا فيها .

ب - دور إسرائيل في المنطقة جزء من الاستراتيجية الأمريكية

في تقرير للكونغرس الأمريكي في شباط ١٩٧٠ حدد نيكسون العلاقة بين مصالح الولايات المتحدة والتزاماتها في العالم على الوجه التالي « ان مصالحنا هي التي تحدد